

التفاعل مع النوع القائم في المجتمع الدولي . وهكذا تكون سياسة اللانحياز أثبتت أنها سياسة منحازة بالفعل لقوى التصحيح والانفتاح داخل المعسكرات العنقائدية والستراتيجية وبالتالي فهي متفاعلة ومتعاملة وليست كما يبدو للبعض انها سياسة حياد وعزلة بالمعنى المطلق . الا ان **اللا الثانية** في سياسة اللانحياز تعني انه ، في معطيات المعادلات القائمة ، كان لا بد للدول الحديثة الاستقلال ان تستبقي المبادرة اذا ما أرادت المحافظة على الاستقلال .

يتعين علينا اذا أن نركز تعريفنا مرة أخرى لسياسة اللانحياز من حيث ان دعوتها للتعايش السلمي بين القطبين العالميين كانت سياسة من أجل ايجاد مناخ ملائم للتخطيط من أجل التحولات الجذرية المطلوبة لتحقيق برامج تنمية تمكن العالم الثالث الدخول الى القرن العشرين أثناء القرن العشرين . الا أن بعض الذين فهموا سياسة اللانحياز خطأ أرادوا أن يصفوا على هذه السياسة بعدا انتهازيا بدلا من البعد المبدئي الذي تنطوي عليه . فمنهم من حدد سياسة اللانحياز بأنها سياسة تعتمد المناورة المحضة في خضم علاقات وتناقضات القوى الكبرى . هؤلاء اعتقدوا أن استمرار التوتر واحتدامه بين القوتين الاعظمين من شأنه أن يمكننا من أن ننتزع من هذه القوى تنازلات لصالحنا القومي العام بواسطة تخويف كل منهما على حدة بأننا سوف ننحاز الى الآخر اذا لم يوافق على مطالبينا ومواقفنا . الا أن هذا التصور — والذي ينعكس اليوم بافتعال مخاوف حول لقاء القمة الثنائي الذي تم في حزيران الماضي في واشنطن — بالإضافة الى مناقضته الوجه المناقبي في نضالنا على المستوى الدبلوماسي فانه يتجاهل قدرة هذه الدول ان تتعرف على حقيقة مطالبينا ومواقفنا . ان سياسة اللانحياز تكمن لا في دبلوماسية الوشوشة والكواليس او في اتباع منهج المناورات التكتيكية المحدودة الافق بل في مدى مصداقية ارادتنا في تحقيق مصالحنا وأهدافنا القومية الثابتة وفي كون هذه الإرادة قادرة على تحريك الاحداث بمطلق الحرية والاستقلالية .

كان لا بد للمتغيرات التي طرأت في الأوضاع الدولية ان تؤثر على أوجه عديدة من سياسة اللانحياز . ولعل الخلاف الصيني الهندي عام ١٩٦٢ كاد أن يؤدي الى اضعاف سياسة اللانحياز في أقوى دولة التزمتهما — أي الهند . الا ان ما يهنا في هذه العجالة ليس سردا لاسباب واحداث هذا الخلاف والازمة التي نشبت عنه بل مدى ما شكل هذا الخلاف من خطر حقيقي على مستقبل هذه السياسة . صحيح انه كانت هناك اسباب موضوعية وتاريخية للازمة الصينية — الهندية الا أن ما يهنا هنا هو ان تصعيد الازمة والاصطدام الذي قام من جراء هذه الازمة كاد يحرف بالهند عن مواقفها الصلبة ويدخلها داخل دائرة المخطط الاميركي العام . الا ان أية دراسة لهذه الفترة تجعلنا نكتشف ان التناقضات المذهبية والاستراتيجية بين الصين والاتحاد السوفياتي كانت قد بدأت تظهر بوضوح أكثر . فسياسة الانفتاح السوفياتي على الدول اللانحازة واعطائها المزيد من المساعدات الاقتصادية والعسكرية والمالية ساعدت ، بنظر الصين ، عملية التضيق على الاحتمالات الثورية داخل هذه الدول وبالتالي هوت على الاحزاب والقوى الثورية فرص تبوء مواقع القيادة الفعلية في هذه البلدان . أضف الى ذلك ان فائض المساعدات الاقتصادية ، التي حول الاتحاد السوفياتي قسما منه الى الهند وبورما ومصر ، الخ . . كان يجب أن يظل محصورا داخل المعسكر الاشتراكي . بكلام آخر وجدنا الصين في الستينات تجتر التقييم الستاليني لدول اللانحياز من أجل اعطاء التبرير النظري لتفاقم ازمتها مع الاتحاد السوفياتي . كان من جراء أزمة الصين والهند عام ١٩٦٢ — ١٩٦٣ ان ادركت دول اللانحياز انها امام تحد خطير لمستقبل سياستها . فهي من جهة حريصة على أن تبقى الصين في دائرة التضامن الاسيوي الافريقي وأن لا يؤدي النزاع بين أكبر دولتين آسيويتين الى شل فعاليات العالم الثالث والى تقويض